أثر المحتوى المعلوماتي الجديد لتقرير مدقق الحسابات في أسعار الأسهم للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية "دراسة تحليلية"

الدكتور هائل أبو رشيد*

(تاريخ الإيداع 1 / 12 / 2020. قُبِل للنشر في 9 / 3 / 2021)

□ ملخّص □

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر المحتوى المعلوماتي الجديد لتقرير المدقّق الخارجي المستقل في أسعار الأسهم للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وذلك بما يحتويه من معلومات، والذي تم إعداده وفق معايير التدقيق الدولية الجديدة والمنقحة الصادرة عام 2015. حيث شملت هذه الدراسة، دراسة محتوى تقارير التدقيق المنشورة لعينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وذلك للتصديق على نتائج أعمالها عن الأعوام 2016 و 2017 و 2018، وعلى أساسها تم تصنيف الشركات حسب محتوى تقارير التدقيق إلى ثلاث مجموعات (شركات حصلت على تقارير تدقيق نظيفة – شركات حصلت على تقارير تدقيق نظيفة مع فقرات تأكيد – شركات حصلت على تقارير تدقيق متحفظة). ومن ثم اعتمدت الدراسة على دراسة متوسط أسعار الأسهم قبل إصدار تقرير التدقيق الجديد وبعده وذلك لمعرفة ردة فعل المستثمرين تجاه المعلومات المنشورة في تقرير التدقيق، و توصلت الدراسة إلى وجود أثر للمحتوى المعلوماتي الجديد لتقرير التدقيق في أسعار الأسهم للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث إن حصول الشركات على تقرير تدقيق نظيف يؤثر في أسعار الأسهم بشكل إيجابي أما حصول الشركات على تقرير تدقيق متحفظ يؤثر في أسعار الأسهم بشكل سلبي، أما فقرات التأكيد فلا تؤثر على أسعار الأسهم وذلك بسبب طريقة الإبلاغ عن هذه الفقرات.

الكلمات المفتاحية: تقرير التدقيق– فقرات تأكيد – أسعار الأسهم.

* أستاذ مساعد، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية.

The Impact Of The New Information Content Of The Auditor's Report On The Stock Prices Of Companies Listed On The Damascus Securities Exchange "An Analytical Study"

Dr. Hael Abo Rashid*

(Received 1 / 12 / 2020. Accepted 9 / 3 / 2021)

□ ABSTRACT □

This study aimed to know the impact of the new information content of the independent external auditor's report on the stock prices of companies listed on the Damascus Securities Exchange, with the information it contains, which was prepared in accordance with the new and revised international auditing standards issued in 2015. this study included studying the content of the auditing reports published for a sample of joint stock companies listed on the Damascus securities Exchange in order to certify the results of their business for the years 2016, 2017 and 2018, and on the basis of which the companies were classified according to the content of the audit reports into three groups (companies that received reports Clean audit - companies got clean audit reports with Emphasis paragraphs - companies got conservative audit reports). then the study relied on studying the average share prices before and after the issuance of the new audit report in order to find out the investors 'reaction to the information published in the audit report, and the study concluded that there is an impact of the new informational content of the report on auditing the stock prices of companies listed on the Damascus Securities Exchange. The companies obtaining a clean audit report that affects the stock prices positively. As for the companies obtaining a conservative audit report, they affect the stock prices negatively. As for the Emphasis paragraphs, they do not affect the stock prices due to the method of reporting these paragraphs.

Key words: audit report – Emphasis paragraphs - share prices.

* **Associate Professor, Department Of Accounting, Faculty Of Economics, Aleppo University, Syria.**

مقدمة:

تمثل تقارير التدقيق جانباً هاماً في كل من عمليات التدقيق وباقي عمليات التأكيد الأخرى (مثل خدمة التأكيد على التزام الشركة بنظام أو لائحة معينة وخدمة التأكيد على فاعليّة نظام الرقابة الداخلية وغيرها) حيث يعبر محتوى هذه التقارير عما يرغب المدقّق بإيصاله للمستخدمين فيما يتعلق بمسائل هامة تخص الشركة والتدقيق بالإضافة إلى النتائج التي توصل إليها المدقّق في عملية التدقيق، وازدادت أهمية هذه التقارير بعد ظهور وانتشار الشركات المساهمة التي تعتمد على أسواق المال في الحصول على التمويل اللازم لنشاطها، حيث أصبحت هذه المشروعات تتحكم في مفاصل الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى تزايد الأهمية النسبية للدور الذي تقوم به تقارير التدقيق حيث يعتمد الكثيرون على مثل هذه التقارير، في عملية اتخاذ القرار الاستثماري.

ولما لتقرير التدقيق من أهمية بالغة في التأثير على قرارات المستثمرين المتعلّقة ببيع وشراء الأسهم، وذلك باعتباره خلاصة ما توصل إليه مدقّق الحسابات من خلال تدقيقه والتعرف على أنشطة الشركة،[1] لذلك فقد سعت المنظمات الدولية وفي مقدمتها الاتحاد الدولي للمحاسبينInternational federation of accountants (IFAC) إلى تطوير وتحديث المحتوى المعلوماتي لتقرير التدقيق وذلك لزيادة ثقة المستثمرين في نتيجة عملية التدقيق وتوفير المزيد من المعلومات المالية وغير المالية (مثل وجود دعوى قضائية على الشركة أو وجود تهديد بحل الشركة وغيره) في التقرير.

ومع تميز أسعار الأسهم في الاسوق المالية بتقلبات واسعة، فإن هذه التقلبات تدفع للتساؤل حول الأسباب المؤدية إلى هذا التقلب، ونظراً لأهمية المعلومات التي يحتويها تقرير التدقيق بالنسبة للمستثمرين وأثرها في الأسعار السوقية لأسهم الشركات المساهمة السورية عند اتخاذ قرارات شراء أو بيع الأسهم، جاءت هذه الدراسة للتعرف على أثر المحتوى المعلوماتي الجديد لتقرير التدقيق في أسعار الأسهم للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة الرئيسة فيما يأتي:

– هل يؤثر المحتوى المعلوماتي الجديد لتقرير مدقق الحسابات في أسعار الأسهم للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

وللإجابة على هذا السؤال الذي يمثل إشكالية الدراسة سيتم الإجابة على الأسئلة الفرعية الآتية:

- **السؤال الفرعي الأول:** هل يؤثر تقرير التدقيق النظيف في أسعار الأسهم للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
- **السؤال الفرعي الثاني:** هل يؤثر تقرير التدقيق النظيف مع فقرة تأكيد في أسعار الأسهم للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
- **السؤال الفرعي الثالث:** هل يؤثر تقرير التدقيق المتحفظ في أسعار الأسهم للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية المحتوى المعلوماتي لتقرير مدقّق الحسابات، وذلك من خلال ما يعكسه عن صحة وسلامة البيانات المالية بالإضافة إلى المعلومات الهامة الأخرى المتعلقة بالشركة والتي قد لا توفرها البيانات المالية والتي قد يكون لها أثر جوهري وهام على قرارات المستثمرين في سوق دمشق للأوراق المالية.

هدف الدراسة:

يتمحور الهدف الرئيس لهذا البحث حول:

– بيان الأثر المحتمل للمحتوى المعلوماتي الجديد لتقرير مدقق الحسابات في أسعار الأسهم للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق

فرضيات الدراسة:

تتلخص فرضية الدراسة في اختبار الفرض الرئيس الآتي:

– لا يوجد أثر للمحتوى المعلوماتي الجديد لتقرير مدقق الحسابات في أسعار الأسهم للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد اختلاف جوهري بين أسعار الأسهم قبل إصدار تقرير التدقيق النظيف وأسعار الأسهم بعد إصدار تقرير التدقيق النظيف.
- الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد اختلاف جوهري بين أسعار الأسهم قبل إصدار تقرير التدقيق النظيف مع فقرة تأكيد وأسعار الأسهم بعد إصدار تقرير التدقيق النظيف مع فقرة تأكيد.
- الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد اختلاف جوهري بين أسعار الأسهم قبل إصدار تقرير التدقيق المتحفظ وأسعار الأسهم بعد إصدار تقرير التدقيق المتحفظ.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والبالغ عددها (26) شركة في 2019/6/30، أما عينة الدراسة فقد شملت جميع الشركات التي حصلت على ما لا يقل عن تقريري تدقيق بالمحتوى المعلوماتي الجديد وعددها (24) شركة، حيث تم استبعاد شركتي الاتصالات المدرجتين حديثاً في سوق دمشق للأوراق المالية لعدم توفر البيانات المالية لهذه الشركات حالياً.

منهجية الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى قسمين:

– الدراسة النظرية: قام الباحث باستخدام المنهج الاستقرائي وذلك لوصف المحتوى المعلوماتي الجديد لتقرير التدقيق، بالاطلاع على الأدبيات النظرية للدراسة بالاعتماد على الكتب والدوريات والنشرات والمقالات والبحوث والدراسات العربية والأجنبية وصفحات الويب، بالإضافة إلى معايير التدقيق الدولية ذات الصلة وتقارير التدقيق المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية.

– الدراسة العملية: لجأ الباحث في الدراسة التحليلية إلى دراسة حدث من أجل معرفة أثر تقرير التدقيق في أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وذلك بالاعتماد على اختبار paired samples T-test للعينات المرتبطة، والذي يختبر مساواة متوسط متغير لعينتين مرتبطتين (اختيار مفردة لتكون من أفراد العينة الأولى يعني اختيار مفردة مقابلة لها لتكون من أفراد العينة الثانية)، أي يختبر مساواة متوسط أسعار الأسهم قبل وبعد صدور تقرير التدقيق.

حدود الدراسة:

تتمثل الحدود المكانية والزمانية والموضوعية للدراسة في الآتي:

– الحدود المكانية والزمانية: اقتصرت الدراسة فقط على عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في الفترة الممتدة بين عامي (2017-2019) وهي الفترة التي حصلت فيها هذه الشركات على تقارير تدقيق عن تدقيق البيانات المالية الصادرة عن الفترات المالية الممتدة بين عامي (2016-2018).

– الحدود الموضوعية: تتمثل الحدود الموضوعية في دراسة أثر تقرير مدقّق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية التاريخية السنوية في أسعار الأسهم والذي تم إعداده وفق معايير التدقيق الدولية الجديدة والمنقحة الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB) في شهر كانون الثاني 2015، وبالتالي لا يدخل ضمن الدراسة دراسة تقرير مدقّق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية التاريخية السنوية والذي تم إعداده وفق الإصدارات الأخرى لمعايير التدقيق الدولية الصادرة قبل عام 2015، كما لا يدخل ضمن الدراسة دراسة أثر التقارير التي يصدرها مدقّق الحسابات عن الخدمات المهنية الأخرى بخلاف خدمة تدقيق البيانات المالية التاريخية السنوية، مثل تقرير فحص البيانات المالية المرحلية.

الدراسات السابقة:

1– أثر المحتوى الإعلامي لتقرير مدقّق الحسابات الخارجي والقوائم المالية المدقّقة في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين – الجامعة الإسلامية – غزة – أطروحة ماجستير – صالح كمال صهيون–2012: طبقت في بورصة فلسطين– دراسة ميدانية لآراء المستثمرين في بورصة فلسطين، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المحتوى الإعلامي لتقرير مدقّق الحسابات الخارجي وأثره على المستثمرين في ترشيد قراراتهم الاستثمارية، بينت نتائج الدراسة أن المستثمرين يعتمدون على تقرير مدقّق الحسابات الخارجي والتقارير المالية المدقّقة التي تحتوي على كم أكبر من المعلومات، مع وجود اختلاف نسبي بدرجة الاعتماد عليه، ويهتم المستثمرون بمدى توافق إعداد تقارير التدقيق مع معايير التدقيق الدولية، بالإضافة إلى أن توافر خصائص التقرير الجيد في تقرير مدقّق الحسابات الخارجي يؤثر تأثيراً إيجابياً في ترشيد قرارات المستثمرين، وإن المستثمرين يعتمدون على نوعية المعلومات التي تتضمنها تقارير القوائم المالية المدقّقة، وإن المستثمرين يفضلون احتواء تقرير التدقيق على معلومات غير محاسبية بالإضافة إلى المعلومات المحاسبية، وتوفر الأشكال والرسومات البيانية في التقرير. ومن التوصيات المتعلقة بتقرير المدقّق الخارجي الإشارة إلى أن تقرير التدقيق تم إعداده وفق معايير التدقيق الدولية وتوضيح أهمية ذلك بالنسبة للمستثمرين، كما أوصت الدراسة بضرورة تضمين تقرير التدقيق معلومات عن معدلات الأرباح وعوائد الأسهم ودرجة المخاطرة ونظام الرقابة الداخلية وغيرها من المعلومات.

2– أثر تعديلات تقرير مدقّق الحسابات على قرارات الاستثمار في الشركات المدرجة في بورصة عمان من وجهتي نظر مدقّقي الحسابات والمستثمرين– جامعة الشرق الأوسط – الأردن – رسالة ماجستير– محمد نهار صالح الحمود– 2011: طبقت في الأردن– دراسة ميدانية لآراء الموظفين في مكاتب التدقيق والمستثمرين، وهدفت إلى قياس التنقيحات في نموذج التقرير المعدل وفقاً للمعيار الدولي رقم 700 حول البيانات المالية ومدى أثرها على قرارات الاستثمار. وخلصت الدراسة إلى أنه يوجد أثر للتنقيحات في نموذج التقرير المعدل وفقاً للمعيار الدولي رقم 700 حول البيانات المالية على قرارات الاستثمار من وجهتي نظر المدقّقين والمستثمرين. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير محتوى تقرير التدقيق لأهمية أثره على قرارات الاستثمار ولما له من أثر في زيادة نسبة المسؤوليات المترتبة على المدقّق، بالإضافة إلى توضيح مسؤوليات كل من المدقّق والإدارة، كما أوصت الدراسة بحذف التكرار الموجود في فقرتي مسؤولية الإدارة ومسؤولية المدقّق لأن أحداهما تدل على الأخرى، بالإضافة إلى ضرورة توضيح بعض المصطلحات في تقرير التدقيق مثل (الغش، الخطأ، السياسات المحاسبية، أخلاقيات المهنة).

3– أثر رأي مدقّق الحسابات القانوني الأردني على قرارات الاستثمار– جامعة آل البيت– الأردن – أطروحة ماجستير– زياد محمد موسى القرعان–2007:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر رأي مدقّق الحسابات القانوني الأردني بكافة أنواعه على قرارات الاستثمار، توصلت هذه الدراسة إلى أنه يوجد أثر ذات دلالة احصائية لرأي مدقّق الحسابات القانوني الأردني في تقريره على قرار الاستثمار وذلك على النحو التالي:

1- يوجد أثر لرأي مدقّق الحسابات القانوني الأردني النظيف على قرار الاستثمار وبشكل إيجابي.

2- يوجد أثر لرأي مدقّق الحسابات القانوني الأردني المتحفظ على قرار الاستثمار وبشكل إيجابي.

4- يوجد أثر لرأي مدقّق الحسابات القانوني الأردني العكسي على قرار الاستثمار وبشكل سلبي.

5- يوجد أثر لامتناع مدقّق الحسابات القانوني الأردني عن ابداء رأيه على قرار الاستثمار وبشكل سلبي.

وخرجت الدراسة بعدة توصيات وكان أهمها: يجب على مدقّق الحسابات القانوني الأردني ابداء رأيه وبشكل موضوعي ومستقل سواءً أكان رأيه نظيفاً أو متحفظاً أو عكسياً أو الامتناع عن ابداء الرأي وذلك حفاظاً على الاستثمار في الاردن وإصدار التشريعات التي من شأنها توضيح الصلة بين المدقّق والمستثمر وزيادة الثقة بينهم.

4- The influence of the audit report on the relevance of accounting information reported by listed Romanian companies -Mihaela Alina Robua &, Ioan Bogdan Robua- Procedia Economics and Finance N.20 -2015

(تأثير تقرير التدقيق على ملاءمة المعلومات المحاسبية التي أبلغت عنها الشركات الرومانية المدرجة): تم التطبيق في بورصة بوخارست – دراسة تحليلية على عينة من الشركات المساهمة المدرجة في بورصة بوخارست، وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تقرير التدقيق الذي تم إعداده للبيانات المالية للشركات المدرجة، على قرارات المستثمرين في السوق المالية فيما يتعلق باكتساب الأسهم أو بيعها. وتشير النتائج المحققة إلى وجود أثر لانتماء المدقّقين إلى الشركات الأربعة الكبار(Big4) بالإضافة إلى وجود أثر للمعلومات التي يقدمها تقرير التدقيق، فيما يتعلق برأي المدقّق، والمعلومات المتعلقة بالبيانات المالية. وأوصت الدراسة بتوخي المدقّق للمزيد من الحذر عند تكوين رأي التدقيق.

5- Informational Content of Auditor's Report and its Impact on Making Decisions from Lenders and Management's View in the Jordanian Industrial Public Firms.- Majed Abdel Majeed Kabajeh & Ayman Mohammad Al Shanti & Firas Naim Dahmash & Abdullah Salah Hardan.- International Journal of Humanities and Social Science-N.14-2012

(المحتوى المعلوماتي لتقرير مدقّق الحسابات وأثره على اتخاذ القرارات من وجهة نظر المقرضين والإدارة في الشركات الصناعية العامة الأردنية): هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى الوعي والرضا عن محتوى تقرير المدقّق لاتخاذ القرارات المناسبة من قبل مديري ومقرضي الشركات الصناعية العامة الأردنية، بالإضافة إلى قياس مدى امتثال هذا التقرير لمعايير التدقيق الدولية، أظهرت النتائج أن محتوى تقرير مدقّق الحسابات غير مناسب وغير كافٍ وغير محايد تمامًا لاتخاذ القرارات من قبل الإدارات الأردنية، كما أن التقرير لا يسهم بشكل إيجابي في ترشيد قرارات الإقراض، أيضًا لم يكن المحتوى الحالي لتقرير المدقّق متوافقًا مع معايير التدقيق الدولية، كما أن محتوى تقرير التدقيق لا يشمل الأحداث اللاحقة بعد تاريخ إعداد البيانات المالية بشكل كاف، أخيرًا أشارت النتائج إلى عدم وجود تباين بين التشريعات المحلية الأردنية ومعايير التدقيق الدولية.

6- Effect of clean audit reports with explanatory paragraphs and conservative audit reports. -Arie Wicaksono & Surya Raharja - Dinamika Akuntansi M.4- N.1 -2011

(تأثير تقارير التدقيق النظيفة مع فقرات توضيحية وتقارير التدقيق المتحفظة): وطبقت في إندونيسيا – دراسة تحليلية على عينة من الشركات المساهمة المدرجة في بورصة إندونيسيا. وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تقارير التدقيق النظيفة مع فقرات توضيحية وتقارير التدقيق المتحفظة على تقييم السوق للشركات المدرجة في بورصة إندونيسيا.

وأظهرت النتائج أن الإعلان عن تقرير التدقيق لم يؤثر بشكل كبير في قرارات الاستثمار في بورصة إندونيسيا، سواءً كان تقرير التدقيق نظيفاً مع فقرة شرح أو متحفظاً. وأوصت الدراسة الجهات المعنية بضرورة بذل جهود كبيرة لتحسين جودة التدقيق

7- The Information Contents of Modified Unqualified Audit Opinions under the Control of Concurrent Information: The Case of Taiwan. -Syou-Ching Lai & Cecilia Lin & Hungchih Li & Frederick H. Wu - Accounting and Corporate Governance M.6- N.1 -2009

(المحتوى المعلوماتي الخاص بآراء التدقيق المعدّلة غير المتحفظة في ظل المعلومات المنافسة: حالة تايوان): وطبقت في بورصة تايوان – دراسة تحليلية على عينة من الشركات المساهمة المدرجة. وهدفت إلى معرفة أثر التعديلات المختلفة في تقرير المدقّق على أسعار الأسهم في بورصة تايوان، ووجدت هذه الدراسة ارتباطاً سلبياً كبيراً بين سعر السهم ورأي التدقيق المعدل وفق الظروف التالية:(الاستمرارية–التغير في تطبيق المبادئ المحاسبية بموجب القانون– التغير في تطبيق المبادئ المحاسبية على أساس طوعي–الأحداث اللاحقة التي قد يكون لها أثر كبير على الحالة المالية المستقبلية للشركة–الاعتماد على تقرير مدقّق حسابات آخر في تدقيق بيانات السنة الحالية)، حيث توصلت الدراسة إلى أن التعديلات الخاصة بالاستمرارية هي الأكثر أثراً في أسعار الأسهم، من ثم التغيير في تطبيق المبادئ المحاسبية، ومن ثم الأحداث اللاحقة التي قد يكون لها أثراً كبيراً على الحالة المالية المستقبلية للشركة.

خصوصية الدراسة: شكلت الدراسات السابقة نقطة البداية بالنسبة للباحث في تكوين الإطار النظري للدراسة، حيث جاءت هذه الدراسة امتداداً للدراسات السابقة التي تناولت أثر تقارير التدقيق في قرارات المستثمرين، إلا أنه ومن ناحية أخرى فإن هذه الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة بما يأتي:

– تناولت هذه الدراسة المحتوى المعلوماتي الجديد لتقرير التدقيق، والذي تم إعداده وفق معايير التدقيق الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين عام 2015، حيث تطرقت هذه الدراسة إلى أهم التغييرات الحاصلة في محتوى التقرير وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة.

– ما يميز هذه الدراسة في الجانب العملي أنها تقوم على إجراء دراسة تحليلية لأسعار الأسهم الفعلية من أجل دراسة أثر تقارير التدقيق في قرارات المستثمرين مما يجنبها عيوب الدراسة الميدانية، وهو أسلوب لم تتناوله سوى الدراسات الأجنبية الحديثة من أجل دراسة أثر تقرير التدقيق في قرارات المستثمرين، كما تتميز هذه الدراسة من حيث بيئة التطبيق حيث تم تطبيق هذه الدراسة في سوق دمشق للأوراق المالية، والتي تختلف من حيث الكفاءة والمناخ الاستثماري عن الأسواق المالية العربية والعالمية الأخرى.

أدبيات الدراسة:

1– تعريف تقرير التدقيق:

يعرف تقرير التدقيق بأنه بيان مكتوب من قبل مدقّق الحسابات المستقل يتضمن رأيه المهني حول صحة وعدالة الحسابات والبيانات المالية التي يدرسها، وغيرها من المعلومات المحددة التي يقدمها المدقّق إلى موكله في ختام التزام التدقيق،(2) وبالتالي يمكن النظر إلى تقرير التدقيق من زاويتين:(3)

أ– التقرير كمنتج نهائي: أي أن التقرير يمثل المنتج النهائي لعملية تدقيق البيانات المالية السنوية للشركة.

ب– التقرير كأداة اتصال: حيث يمثل التقرير وسيلة أو أداة لتوصيل الرأي الفني المحايد لمدقّق الحسابات عن البيانات المالية للشركة تحت التدقيق إلى مستخدمي هذه البيانات، ولذلك فإن هذا التقرير يمثل وسيلة لتوصيل رسالة مكتوبة أرسلها المدقّق إلى هؤلاء المستخدمين.

2- تصنيفات الرأي لتقارير التدقيق عن تدقيق البيانات المالية التاريخية التي تم إعدادها وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها:

باعتبار أن تقرير التدقيق أصبح يبدأ بفقرة الرأي مباشرةً، فإن ذلك يؤكد على الأهمية الكبيرة لرأي المدقّق بالنسبة لمستخدمي التقرير، وبناءً على ذلك يمكن تصنيف تقارير التدقيق حسب الرأي الوارد فيها إلى تقارير تدقيق غير معدّلة (نظيفة) وتقارير تدقيق معدّلة، ويتفرع عن كلٍّ منها عدة أصناف فرعية للتقارير حسب المحتوى المعلوماتي لكل منها:

2-1 تقرير التدقيق غير المعدل (النظيف): إن تقرير التدقيق غير المعدل هو النوع الأكثر استخدماً من تقارير التدقيق، وفي هذا السياق فإن تقرير التدقيق غير المعدل يعني أن البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية وأن مدقّق الحسابات لا يرى أنه من الضروري إبداء أي تعديلات (استثناءات) وأنه من الممكن إبداء رأي نظيف في البيانات المالية. كما أنه من الشائع إلى حد كبير أن يجد المدقّق أخطاء في البيانات المالية تحتاج إلى تصحيح، وغالباً ما يكون عملاء التدقيق على استعداد تام لإجراء التعديلات اللازمة للحصول على رأي غير معدل في البيانات المالية.(4)

ويمكن تصنيف تقرير التدقيق غير المعدل إلى:

أولاً: تقرير التدقيق غير المعدل المعياري: يقوم المدقّق بإصدار تقرير التدقيق غير المعدل المعياري عندما لا يكون لديه أي تحفظ أو اعتراض على البيانات المالية تحت التدقيق، ويعني هذا الرأي أنّ مدقّق الحسابات قَبِلَ كافة العمليات المحاسبية المقدمة له وأنّ حساب الأرباح والخسائر يعرض بصورة عادلة جميع المعاملات التي نفذتها الشركة خلال الفترة، وأنّ الميزانية العمومية تعرض وبشكل عادل الوضع المالي للشركة،[5] ولا يمكن للمدقّق إصداره إلا إذا كانت [6]:

1) لا توجد انتهاكات جوهرية للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً.
2) الإفصاحات التي قدمتها الشركة كانت كافية.
3) تمكن المدقّق من تنفيذ جميع إجراءات التدقيق اللازمة.
4) لم يطرأ تغيير على المبادئ المحاسبية التي كان لها أثر جوهري على البيانات المالية.
5) تبين للمدقّق أنه لا توجد نقاط ضعف جوهرية في الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد البيانات المالية.
6) لا يوجد للمدقّق شكوك بالاستمرارية.
7) مدقّق الحسابات كان مستقلاً.

ثانياً: تقرير التدقيق غير المعدل مع فقرة تفسيرية (فقرة تأكيد): هناك العديد من الحالات التي يرغب فيها المدقّق بتغيير صياغة التقرير المعياري حيث أنّ بعض هذه التعديلات هي إعلامية فقط وإنّ هذه التعديلات تتطلب تغيير صياغة التقرير المعياري أو تتطلب إضافة فقرة تفسيرية، ولكنّ هذه التعديلات لا تؤثر على رأي المدقّق حيث لا يزال الرأي غير معدل،[7] وفيما يأتي أهم الأسباب التي تتطلب من المدقّق إضافة فقرة تفسيرية إلى تقرير التدقيق غير المعدل المعياري، والتي حددها كلاً من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) ومجلس مراقبة حسابات الشركات العامة الأمريكي Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB):[8]

1) الافتقار إلى الاتساق في تطبيق المبادئ المحاسبية.
2) وجود شكوك جوهرية حول قدرة الشركة على الاستمرار.
3) الخروج المقبول عن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً.

4) الحاجة إلى مزيد من التأكيد على مسألة معينة.
5) الاعتماد على تقارير التدقيق لمدقّقين آخرين.

أما في معايير المحاسبة الدولية فقد تم استبدال مصطلح (فقرة تفسيرية) بمصطلح (فقرة تأكيد) أو (أمر آخر) لجذب انتباه المستخدمين إلى المعلومات التي يتم الإفصاح عنها.[9]

2-2 تقرير التدقيق المعدل: يوجد ثلاثة أنواع من الآراء المعدلة من الممكن أن يبديها المدقّق في تقريره وهي (الرأي المتحفظ – الرأي المعارض – الامتناع عن إبداء الرأي) حيث يبدي المدقّق رأياً معدلاً في تقريره بناءً على ظروف الشركة والتدقيق وبالاعتماد على حكمه المهني، وبالتالي فمن الممكن تصنيف تقرير التدقيق المعدل بناءً على نوع التعديل الوارد كما يأتي:[10]

أولاً: تقرير التدقيق المتحفظ: يصدر المدقّق تقريراً متحفظاً عندما يتم تقييد نطاق التدقيق أو عندما يرى المدقّق أن هناك خروجاً محدداً عن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، ولكن على العموم فإن البيانات المالية الحالية تم إعدادها وفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً. فإذا أصدر المدقّق تقريراً متحفظاً بسبب تقييد نطاق عملية التدقيق فيجب أن يذكر في تقريره الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه القيود وأن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة فيما عدا الآثار المحتملة للتقييد. أما إذا أصدر المدقّق تقريراً متحفظاً بسبب الخروج عن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً فيجب أن يذكر في تقريره طبيعة وأثر الخروج عن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً وأن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة فيما عدا آثار هذا الخروج، ويستخدم المدقّق للإشارة إلى البنود المتحفظ عليها عبارة (باستثناء أو فيما عدا).

ثانياً: تقرير التدقيق المعارض (السلبي): يصدر مدقّق الحسابات تقريراً معارضاً عندما لا تعرض البيانات المالية بشكل عادل بسبب الخروج عن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً والتي تؤثر بشكل جوهري على البيانات المالية بشكل عام، حيث إنه في التقرير المعارض يجب على المدقّق أن يشرح طبيعة وحجم الأخطاء والحالات التي تؤدي إلى التعبير عن رأي مفاده أن البيانات المالية لا تظهر بصورة عادلة وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً.

ثالثاً: تقرير الامتناع عن إبداء الرأي (إخلاء المسؤولية): يصدر المدقّق تقرير عدم إبداء رأي في حال عدم حصوله على أدلة تدقيق كافية لتكوين رأي بشأن البيانات المالية أو في حال عدم استقلاله كمدقّق حسابات، وفي هذه الحالة يجب عله أن يذكر في تقريره أسباب حجب الرأي حيث يستخدم لهذا الغرض عبارة (لا يعبر عن رأي).

3- المحتوى المعلوماتي الجديد لتقرير التدقيق:

يعتبر تقرير التدقيق الذي يصدره مدقّق الحسابات أحد مصادر المعلومات الهامة بالنسبة لكثير من الأطراف، ويمكن تعريف المحتوى المعلوماتي لتقرير التدقيق بأنه إطار معلومات يتضمن العديد من المعاني والمؤشرات المقبولة والتي يمكن الوثوق بها واستخدامها في صنع العديد من القرارات المالية من قبل العديد من مستخدمي هذه المعلومات[11].

وقد أصدر مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية (IAASB) في شهر كانون الثاني 2015 جملة من التنقيحات المهمة على المعايير الدولية للتدقيق وكان أهمها التنقيحات الحاصلة على معيار التدقيق الدولي رقم (700) بالإضافة إلى إصدار المعيار الدولي للتدقيق رقم (701) بعنوان "توصيل مسائل التدقيق الرئيسة في تقرير مدقّق الحسابات المستقل"، ومن الجدير ذكره أن هذه التنقيحات الجديدة أحدثت تغييرات مهمة وجوهرية على تقرير التدقيق، بحيث أصبح التقرير يحتوي على كثير من المعلومات المهمة عن الشركة والتدقيق والتي يحتاج إلى معرفتها جميع الجهات المستخدمة للبيانات المالية، وإن هذا التطوير في تقرير مدقّق الحسابات قد قضى على حالة عدم الرضا عن محتوى تقرير التدقيق الموجودة لدى مستخدمي البيانات المالية، وذلك من أجل الحصول على نظرة أعمق في احتياجاتهم من المعلومات من

أجل صنع القرارات الخاصة بهم .[12]

والجديد في هذه التنقيحات أن تقرير مدقّق الحسابات أصبح يبدأ بفقرة الرأي مباشرةً متبوعةً بفقرة أساس الرأي ومن ثم فقرة جديدة بعنوان مسائل التدقيق الرئيسة حيث أن مسائل التدقيق الرئيسة هي تلك المسائل والأمور التي كانت الأكثر أهمية خلال عملية التدقيق للبيانات المالية للسنة الحالية وذلك بناءً على الحكم المهني لمدقّق الحسابات، ويتم تحديد هذه المسائل المهمة في تقرير مدقّق الحسابات بعد أن يتم مناقشتها مع الجهات المسؤولة عن الحوكمة داخل الشركة.

والجدول رقم (1) يظهر مقارنة بين عناصر محتوى تقرير التدقيق قبل وبعد تطوير المحتوى المعلوماتي:

جدول رقم (1) المقارنة بين عناصر تقرير التدقيق قبل وبعد تطوير المحتوى المعلوماتي

عناصر تقرير التدقيق قبل تطوير المحتوى المعلوماتي	عناصر تقرير التدقيق بعد تطوير المحتوى المعلوماتي
1-العنوان	1- العنوان
2-الموجه إليه	2- الموجه إليه
3-الفقرة التمهيدية	3- رأي المدقّق
4-مسؤولية الإدارة المتعلقة بالبيانات المالية	4- أساس الرأي
5-مسؤولية المدقّق عن تدقيق البيانات المالية	5- الاستمرارية (في حال كان معيار التدقيق 570 ينطبق)
6-رأي المدقّق	6- مسائل التدقيق الرئيسة
7-مسؤوليات التقرير الأخرى	7- المسؤولية عن البيانات المالية
8-توقيع المدقّق	8- مسؤولية المدقّق عن تدقيق البيانات المالية
9-تاريخ تقرير التدقيق	9- مسؤوليات التقرير الأخرى
10- عنوان المدقّق	10-اسم الشريك المسؤول عن الارتباط
	11-توقيع المدقّق
	12-عنوان المدقّق
	13-تاريخ تقرير التدقيق

المصدر: إعداد الباحث

ومع الإشارة إلى أن معيار التدقيق الدولي رقم (700) المنقّح لم يضع متطلبات لترتيب عناصر تقرير التدقيق باستثناء فقرات الرأي أساس الرأي، حيث أنّ فقرة أساس الرأي يجب أن يتبع فقرة الرأي مباشرةً.[13]

وهنا يرى الباحث أن ترك عملية ترتيب أقسام التقرير (الاستمرارية – مسائل التدقيق الرئيسة – المسؤولية عن البيانات المالية – مسؤولية المدقّق عن تدقيق البيانات المالية – مسؤوليات التقرير الأخرى) إلى الحكم المهني للمدقّق سوف يساعده على توفير أكبر قدر من السياق في تقرير التدقيق، ويجعل فقرات التقرير أكثر ترابطاً فيما بينها، مما يساعد على زيادة فهم المستثمرين لمحتوى التقرير، وبدوره يساهم في عملية ترشيد القرار.

4- دور تقرير التدقيق في ترشيد قرارات الاستثمار:

في سوق مالية تتسم بالكفاءة، يبحث المستثمرون العقلانيون باستمرار عن تلك المعلومات المالية التي يمكن أن تقدم المؤشرات المتعلقة بتحقيق أعلى عائد مع الحد الأدنى من المخاطر، ومع احتمال وجود تشوهات كبيرة في البيانات المالية، تأتي أهمية وظيفة تدقيق البيانات المالية التي تنتهي بتقديم تقرير التدقيق الذي يهدف إلى دعم قرارات

المستثمرين، وكوسيلة لتحسين القيمة التواصلية لتقرير التدقيق يجب أن تكون تقارير التدقيق مفهومة وموضوعية ومقبولة من قبل المستخدمين كمصدر للمعلومات ذات الصلة بعملية اتخاذ القرار، [14]

حيث يتم إصدار تقرير التدقيق لمستخدمي البيانات المالية للشركات المدرجة للاعتماد عليه وذلك كدليل على أن طرفاً ثالثاً ذا دراية مهنية قد قام بتدقيق البيانات المالية وأصدر رأياً بشأنها، حيث يحتاج العديد من المستخدمين إلى تقرير تدقيق يتضمن رأياً غير معدل قبل أن يقدموا الأموال إلى نشاط تجاري معين، ومن الضروري أيضاً أن تقوم الشركة المدرجة بإرفاق تقرير التدقيق ذي الصلة ببياناتها المالية قبل تقديم هذه البيانات إلى لجنة الأوراق المالية.[15]

وبما أن التدقيق يعتبر خدمة ضمان لصحة البيانات المالية فيجب أن يكون قادراً على توفير المعلومات التي تعمل على تحسين جودة عملية اتخاذ القرار، مما يفرض أن تكون تقارير التدقيق مفهومة وموضوعية ومقبولة للمستخدمين كمصدر من مصادر المعلومات ذات الصلة، حيث إنّ تقارير التدقيق تكون ذات صلة إذا كان بإمكانها التأثير على صنع القرار، فهذا يعني أنها تحتوي على معلومات تؤثر على قرارات الاستثمار وقرارات الائتمان وأسعار الأسهم، أما إذا لم يكن بإمكانها أن تؤثر على صنع القرار فإن قيمة تقرير التدقيق تكون مشكوكاً فيها.[16] وقد دعا المستثمرون وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية ليكون تقرير التدقيق أكثر إفادة لتوفير المزيد من المعلومات ذات الصلة للمستخدمين استناداً إلى عملية التدقيق التي أجريت.[17]

الدراسة التحليلية:

من خلال دراسة محتوى تقارير التدقيق التي حصلت عليها الشركات عينة الدراسة يمكن تصنيف هذه التقارير إلى ثلاث مجموعات:

- الأولى: مجموعة تقارير التدقيق النظيفة، ويرمز لها بالرمز (1).
- الثانية: مجموعة تقارير التدقيق النظيفة مع فقرات تأكيد، ويرمز لها بالرمز (2).
- الثالثة: مجموعة تقارير التدقيق المتحفظة، ويرمز لها بالرمز (3).

وقد شملت الاختبارات ضمن فترة الدراسة جميع تقارير التدقيق المنشورة للشركات عينة الدراسة باستثناء:

1-تقرير التدقيق لشركة المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق وتقرير التدقيق للشركة الأهلية لصناعة الزيوت عن عام 2016 حيث إن هذين التقريرين لم تطبق عليهما معايير التدقيق الدولية الجديدة والمنقّحة من قبل مدقّقي الحسابات المكلفين بتدقيق البيانات المالية لهاتين الشركتين، على الرغم اعتماد هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية التنقيحات الجديدة في ذلك العام.

2-تقرير التدقيق لبنك الأردن عن عام 2018 وذلك بسبب عدم صدور تقرير المدقّق والبيانات المالية للبنك بتاريخ إجراء الاختبارات.

وقد بلغ إجمالي عدد تقارير التدقيق ضمن فترة الدراسة والتي تم إعدادها وفق المحتوى المعلوماتي الجديد 69 تقريراً منها 41 تقرير نظيف و24 تقرير نظيف مع فقرات تأكيد و4 تقارير متحفظة، وهي موزعة كالآتي:

جدول رقم (2) تقارير التدقيق المنشورة في سوق دمشق للأوراق وفق المحتوى المعلوماتي الجديد

القطاع	اسم الشركة	الرمز	2016	2017	2018
مصارف	البنك العربي سورية	ARBS	نظيف	نظيف	تأكيد
	بنك عودة	BASY	نظيف	نظيف	تأكيد

	بنك بيمو السعودي الفرنسي	BBSF	نظيف	نظيف	تأكيد
	بنك سورية والمهجر	BSO	نظيف	نظيف	تأكيد
	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	IBTF	نظيف	نظيف	تأكيد
	بنك سورية الدولي الإسلامي	SIIB	تأكيد	تأكيد	تأكيد
	بنك بيبلوس	BBS	نظيف	نظيف	تأكيد
	بنك قطر الوطني – سورية	QNBS	نظيف	نظيف	تأكيد
	بنك الأردن – سورية	BOJS	نظيف	نظيف	
	بنك سورية والخليج	SGB	نظيف	نظيف	تأكيد
	بنك الشرق	SHRQ	نظيف	نظيف	تأكيد
	فرنس بنك– سورية	FSBS	نظيف	نظيف	تأكيد
	بنك الشام	CHB	تأكيد	تأكيد	نظيف
	بنك البركة – سورية	BBSY	نظيف	نظيف	نظيف
تأمين	سولدارتي للتأمين– الاتحاد التعاوني للتأمين	SAIC	تأكيد	تأكيد	تأكيد
	الشركة المتحدة للتأمين	UIC	متحفظ	تأكيد	تأكيد
	الشركة السورية الدولية للتأمين أروب سورية	AROP	نظيف	نظيف	تأكيد
	الشركة السورية الوطنية للتأمين	NIC	تأكيد	تأكيد	تأكيد
	شركة العقيلة للتأمين التكافلي	ATI	متحفظ	متحفظ	متحفظ
	الشركة السورية الكويتية للتأمين	SKIC	نظيف	نظيف	نظيف
خدمات	الشركة الأهلية للنقل	AHT	نظيف	نظيف	نظيف
	المجموعة المتحدة للنشر والإعلان و التسويق	UG		نظيف	نظيف
زراعي	الشركة الهندسية الزراعية للاستشارات نما	NAMA	نظيف	نظيف	نظيف
صناعي	الشركة الأهلية لصناعة الزيوت	AVOC		نظيف	نظيف
التقارير النظيفة 41 – التقارير النظيفة مع فقرة تأكيد 24 – التقارير المتحفظة 4					

(المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات المتوفرة في سوق دمشق للأوراق المالية)

وفيما يتعلق بتقارير التدقيق النظيفة مع فقرة تأكيد فقد رغب المدقّقون بعد تكوين الرأي بإدراج إبلاغ إضافي في التقرير وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم 706، حيث إنّ هذا الإبلاغ الإضافي كان بحسب الحكم المهني للمدقّقين يعتبر

ضرورياً من أجل لفت انتباه المستخدمين لأمرٍ أو مسائل تم عرضها أو الإفصاح عنها في البيانات المالية، والتي تحظى بأهمية، بحيث تشكل أساساً لفهم المستخدِمين للبيانات المالية. ولكن من خلال دراسة فقرات التأكيد الواردة في تقارير التدقيق ومطابقة مدى الالتزام فيها بمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار التدقيق الدولي 706 (خاصة المطلب رقم 7 بالنسبة لتقارير التدقيق القديمة والمطلب رقم 9 بالنسبة لتقارير التدقيق الجديدة) يتضح عدم الالتزام بهذه المتطلبات من قبل جميع المدقّقين الذين أبلغوا عن فقرات تأكيد، حيث يتضح التباين في طرق الإبلاغ عن هذه الفقرات بين المدقّقين سواءً من حيث عناوين هذه الفقرات أو من حيث محتواها، فمن حيث العناوين فقد استخدم المدقّقون عناوين مختلفة منها (فقرات إيضاحية – التركيز على نقاط هامة – أمور أخرى هامة – أمور هامة) وذلك للإبلاغ عن الأمور والمسائل التي تم الإفصاح عنها في البيانات المالية والتي تشكل أساساً لفهم المستخدمين للبيانات المالية، أما من حيث المحتوى يلاحظ ما يأتي:

1-بعض هذه الفقرات تضمنت كلاً من الأمور والمسائل التي تم الإفصاح عنها في البيانات المالية أم لم يتم الإفصاح عنها في البيانات المالية دون التمييز بينها بعناوين مستقلة.

2- عدم تضمين بعض هذه الفقرات إشارةً واضحةً للأمر الذي يود المدقق لفت الانتباه إليه، والإفصاحات الملائمة التي تصف هذا الأمر في البيانات المالية.

3-عدم تضمين بعض هذه الفقرات إشارة إلى أن رأي المدقّق لم يتم تعديله بناء على لفت الانتباه هذا.

أي أن المدقّقين لم ينجحوا في الالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار التدقيق الدولي رقم 706، وذلك قبل وبعد صدور التعديلات على هذا المعيار، وبناءً على ما سبق فإن عدم الإبلاغ الجيد لهذه الفقرات سواءً من حيث العنوان أم من حيث المحتوى سوف يضعف تركيز المستثمرين ويقلل من إدراكهم للمسائل التي تحتويها هذه الفقرات.

أما بالنسبة لمدة الدراسة فهي تتألف من سلسة زمنية مداها ثلاث سنوات تم إجراء الاختبارات فيها عن الفترات المالية 2017 و2018 و2019 وهي الفترات التي صدرت فيها تقارير التدقيق عن أعوام 2016 و2017 وَ2018 وهي التقارير التي يسري عليها المحتوى المعلوماتي الجديد لتقرير التدقيق.

اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار الفرضيات تم إجراء اختبار T للعينات المرتبطة لاكتشاف هل يوجد اختلاف جوهري بين أسعار الأسهم قبل وبعد إصدار تقارير التدقيق وذلك من خلال مقارنة أسعار الأسهم السائدة في آخر خمس عشرة جلسة تداول قبل إصدار تقرير التدقيق مع أسعار الأسهم السائدة في أول خمس عشرة جلسة تداول بعد إصدار تقرير التدقيق، أي ما يقارب 30 يوماً حقيقياً قبل إصدار تقرير التدقيق و30 يوماً حقيقياً بعد إصدار تقرير التدقيق، وذلك لكل مجموعة من المجموعات الثلاث على حدة.

أولاً- اختبار الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد اختلاف جوهري بين أسعار الأسهم قبل إصدار تقرير التدقيق النظيف وأسعار الأسهم بعد إصدار تقرير التدقيق النظيف، يوضح الجدول رقم (3) نتائج الاختبار والدلالة الإحصائية:

الجدول رقم (3) نتائج الاختبار T للعينات المرتبطة لمجموعة تقارير التدقيق النظيفة

تقرير التدقيق	المتوسط الحسابي قبل إصدار تقرير التدقيق	المتوسط الحسابي بعد إصدار تقرير التدقيق	الفرق في المتوسطات	القيمة الاحتمالية sig	الدلالة الاحصائية
نظيف	546.3493	556.2899	9.94057	0.000	دال إحصائياً

(المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS)

التعليق على الجدول: يوضح الجدول رقم (3) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط أسعار الأسهم قبل وبعد إصدار تقرير التدقيق النظيف حيث بلغ متوسط سعر السهم للشركات التي حصلت على تقارير تدقيق نظيفة قبل إصدار التقرير 546.3493 ل.س وبعده 556.2899 ل.س أي بزيادة قدرها 9.94057 ل.س وبقيمة احتمالية 0.000 وهي قيمة دالة إحصائياً وتشير إلى أن حصول الشركة على تقرير تدقيق نظيف سوف يزيد من ثقة المستثمرين في الشركة ويدفهم للاستثمار فيها، وهذا ما يفسر سعي الشركات للحصول على تقارير تدقيق نظيفة، وبالتالي تُرفض الفرضية البحثية التي تنص على:

لا يوجد اختلاف جوهري بين أسعار الأسهم قبل إصدار تقرير التدقيق النظيف وأسعار الأسهم بعد إصدار تقرير التدقيق النظيف

ثانيا- اختبار الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد اختلاف جوهري بين أسعار الأسهم قبل إصدار تقرير التدقيق النظيف مع فقرة تأكيد وأسعار الأسهم بعد إصدار تقرير التدقيق النظيف مع فقرة تأكيد، يوضح الجدول رقم (4) نتائج الاختبار والدلالة الإحصائية.

الجدول رقم (4) نتائج الاختبار T للعينات المرتبطة لمجموعة تقارير التدقيق النظيفة مع فقرة تأكيد

تقرير التدقيق	المتوسط الحسابي قبل إصدار تقرير التدقيق	المتوسط الحسابي بعد إصدار تقرير التدقيق	الفرق في المتوسطات	القيمة الاحتمالية sig	الدلالة الاحصائية
نظيف فقرة تأكيد	526.4388	529.0433	2.60450	0.072	غير دال إحصائياً

(المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS)

التعليق على الجدول: يوضح الجدول رقم (4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط أسعار الأسهم قبل وبعد إصدار تقرير التدقيق النظيف مع فقرة تأكيد حيث بلغ متوسط سعر السهم للشركات التي حصلت على تقارير تدقيق نظيفة مع فقرة تأكيد قبل إصدار التقرير526.4388 ل.س وبعده 529.0433 ل.س أي بزيادة قدرها 2.60450 ل.س وبقيمة احتمالية 0.072 وهي قيمة غير دالة إحصائياً، مما يدل على عدم استجابة المستثمرين للأمور التي يرغب المدقّق بالإبلاغ الإضافي عنها، والتي تشكل أساساً لفهم المستخدمين للبيانات المالية حسب حكم المدقّق، ويعزو الباحث ذلك إلى أن محتوى فقرات التأكيد لم يتم الإبلاغ عنه بشكل مناسب في تقارير التدقيق بالإضافة إلى تباين طرق الإبلاغ عن هذه الفقرات بين المدقّقين مما جعل المستثمرين وخاصة الذين لديهم معرفة محدودة بأمور المحاسبة والتدقيق غير قادرين على إدراك الأمور والمسائل التي يرغب المدقّق بالإفصاح الإضافي عنها، وبالتالي لم يحدث تغير كبير في أسعار الأسهم، وبالتالي تُقبل الفرضية البحثية التي تنص على:

لا يوجد اختلاف جوهري بين أسعار الأسهم قبل إصدار تقرير التدقيق النظيف مع فقرة تأكيد وأسعار الأسهم بعد إصدار تقرير التدقيق النظيف مع فقرة تأكيد

ثالثاً- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد اختلاف جوهري بين أسعار الأسهم قبل إصدار تقرير التدقيق المتحفظ وأسعار الأسهم بعد إصدار تقرير التدقيق المتحفظ، يوضح الجدول رقم (5) نتائج الاختبار والدلالة الإحصائية.

الجدول رقم (5) نتائج الاختبار T للعينات المرتبطة لمجموعة تقارير التدقيق المتحفظة

تقرير التدقيق	المتوسط الحسابي قبل إصدار تقرير التدقيق	المتوسط الحسابي بعد إصدار تقرير التدقيق	الفرق في المتوسطات	القيمة الاحتمالية sig	الدلالة الاحصائية
متحفظ	319.0600	312.8242	6.23583-	0.000	دال إحصائياً

(المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS)

التعليق على الجدول: يوضح الجدول رقم (5) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط أسعار الأسهم قبل وبعد إصدار تقرير التدقيق المتحفظ حيث بلغ متوسط سعر السهم للشركات التي حصلت على تقارير تدقيق متحفظة قبل إصدار التقرير319.0600 ل.س وبعده 312.8242 ل.س أي بانخفاض قدره 6.23583 ل.س وبقيمة احتمالية 0.000 وهي قيمة دالة إحصائياً وتشير إلى إدراك المستثمرين لتحفظات المدقّق التي أبلغ عنها في تقريره مما انعكس على قراراتهم الاستثمارية، وبالتالي تُرفض الفرضية البحثية التي تنص على:

لا يوجد اختلاف جوهري بين أسعار الأسهم قبل إصدار تقرير التدقيق المتحفظ وأسعار الأسهم بعد إصدار تقرير التدقيق المتحفظ

النتائج و المناقشة:

يوجد أثر للمحتوى المعلوماتي الجديد لتقرير مدقق الحسابات في أسعار الأسهم للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وهذا الأثر ناتج عن فقرة الرأي وعن التحفظات التي يبديها المدقّق في تقريره حيث إن الرأي النظيف يؤثر في أسعار الأسهم بشكل إيجابي والرأي المتحفظ والتحفظات في تقرير التدقيق تؤثر في أسعار الأسهم بشكل سلبي، أما فقرات التأكيد فلم تؤثر في أسعار الأسهم ولم تساهم في إضافة قيمة إلى تقرير التدقيق بالنسبة للمستثمرين، وذلك بسبب طريقة الإبلاغ عن هذه الفقرات في تقرير التدقيق، وهذا ما أوضحته نتائج اختبار T للعينات المرتبطة من خلال قيمة مؤشر الاختبار.

ومن خلال ما سبق فإن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة تتفق مع النتائج التي توصلت إليها دراسة صهيون 2012 ودراسة صالح الحمود 2011 ودراسة القرعان 2007 ودراسة Mihaela Alina Robua &, Ioan Bogdan Robua 2015 ودراسة Syou-Ching Lai & Cecilia Lin & Hungchih Li & Frederick H. Wu 2009.

وتختلف مع النتائج التي توصلت إليها دراسة Majed Abdel Majeed Kabajeh & Ayman Mohammad Al Shanti & Firas Naim Dahmash & Abdullah Salah Hardan 2012 ودراسة Arie Wicaksono - Dinamika Akuntansi & Surya Raharja 2011.

الاستنتاجات والتوصيات:

1) بذل العناية المهنية في صياغة التقرير من حيث استخدام المصطلحات والعناوين والتراكيب اللغوية المناسبة لفقرات التقرير بحيث تعبر عن محتوى هذه الفقرات بشكل يكفل الاتساق في التقرير ولا يوحي بأكثر من رأي، مما يعزز من قيمة تقارير التدقيق في أسواق الأوراق المالية.

2) التأكد من التطبيق السليم لمعايير التدقيق الدولية المتعلقة بإعداد تقرير التدقيق وخاصة معيار التدقيق الدولي رقم 706 بحيث يتم تضمين فقرة التأكيد في قسم منفصل تحت عنوان مناسب يتضمن مصطلح (تأكيد)، بالإضافة إلى تضمين هذه الفقرة إشارة واضحة للمعلومات في البيانات المالية التي تصف الأمر الذي يتم التأكيد عليه، وعدم إهمال أهمية الإشارة في فقرة التأكيد إلى أن رأي المدقّق لم يتم تعديله بناءً على الا الأمر.

3) المتابعة اللاحقة لردود أفعال المستثمرين تجاه تقارير التدقيق المنشورة، بهدف تحسين عملية الإبلاغ بما يتلاءم مع احتياجات المستثمرين المتزايد من المعلومات، وتقديم التوصيات الخاصة بذلك، وإجراء المزيد من الأبحاث في المستقبل.

References:

[1]**Nasira** Suleiman, 2016- **The importance of the external auditor's report in identifying financial risks in the economic institution**. Unpublished Master's Thesis, Faculty of Economic, Business and Management Sciences, University of Mohamed Khoudir-Biskra, Algeria, P.17.
[2]Baus s.k.,2007- **Auditing principles and techniques**. Dorling Kindersley(india) pvt. Ltd., india, p285.
[3]**Abu Zaid Al Shahfa** Rizk, 2015 - **Auditing is a contemporary approach according to international auditing standards**. First edition, Wael Publishing House, Amman, Jordan, p. 381.
[4]Messier w& Glover s & Prawitt D., 2017- **auditing and assurance service: systematic approach.** McGraw-Hill Education, New York. United States of America, p 21.
[5]The institute of company secretaries of india,2014- **fundamentals of accounting and auditing**, paper4, newdelhi, india , page 372.
[6]Rittenberg L & Rittenberg B& Johnstone K., 2008- **auditing: a business risk approach.** Thomson South-Western, Thomson Corporation, United States of America, p680.
[7]Ibid.,p. 681.
[8]Arens A. & Elder R. & Beasley M.& Hogan C., 2017- **auditing and assurance service: an integrated approach.** person education, Sixteen edition, United States of America and other countries, p 54.
[9]Ibid.,p. 55.
[10]Messier w& Glover s & Prawitt D., 2017, Op.Cit., p 605.
[11]**Kabajeh** M. et al, 2012- **Informational Content of Auditor's Report and its Impact on Making Decisions from Lenders and Management's View in the Jordanian Industrial Public Firms**. International journal of humanities and social science, vol.2, NO. 14, p94.
[12]Rahnert K.,2017-**The evolution of the Swedish auditor's report**. PhD thesis is not published, Karlstad University Studies, P23.
[13]ISA NO (700 -Revised), Application and Other Explanatory Material, paragraph a14.
[14]Robu M & Robu I., 2015- The influence of the audit report on the relevance of accounting information reported by listed Romanian companies. Procedia Economics and Finance, NO 20, p1.
[15]Accounting tools, https://www.accountingtools.com/articles/2017/5/5/audit-report , 28/12/2018.
[16]Wicaksono **A &** Raharja **S**., 2012- **the content information of audit reporty with parents and wdp aufit report**. Jurnal Dinamika Akuntansi, Vol. 4, No. 1,p 47.
[17]IAASB, 2015- **the new auditor report: enhancing auditor report communication**. P 2.